

وَقَبْضًا وَأَقَامًا الْبَيْعَةَ وَلَا تَارِيخَ مَعَهَا فَالشَّرَاءُ أَوْلَى لِأَنَّهُ يَحْكُمُ
 بِمَوْضِعِهَا مَعًا وَالشَّرَاءُ سَبَبُ الْمَلِكِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ فَيَكُونُ الْمَلِكُ بِالشَّرَاءِ
 أَسْبَقَ وَإِنْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا الشَّرَاءَ وَادَّعَى الْآخَرُ أَنْهُ اشْتَرَى مِنْهَا
 بِكَيْفِيَّةٍ فَيُفْهَمُ أَنَّ الشَّرَاءَ الْأَوَّلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْبَغُ الْمَلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ
 وَإِنْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا وَقَبْضًا وَالْآخَرُ هَبَّةً وَقَبْضًا فَالْقَبْضُ أَوْلَى
 لِأَنَّهُ مَعَاوِضَةٌ فَيَكُونُ فِي الْقَوِي الْأَبْرَى أَنْ الرَّهْنُ يَلْزِمُ الرَّاهِنَ وَالْبَيْعَةُ
 لَا يَلْزِمُ الْوَاهِبَ وَإِذَا قَامَ الْحَارِجَانِ الْبَيْعَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالْقَارِخِ
 فَصَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَوَّلُ أَوْلَى وَإِذَا دَعَى الشَّرَاءَ وَاحِدًا وَارْتَضَى
 وَأَقَامًا عَلَيْهِ بَيْعَةً فَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَإِنْ قَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 بَيْعَةً عَلَى الشَّرَاءِ آخَرَ وَذَكَرَ تَارِيخًا نَهَا سَوَاءً لِأَنَّ سَبَقَ أَحَدُهُمَا
 لَا يَنْطَلِقُ مَلِكُ الْآخَرِ لَوْ كَانَ مَالِيًا عِلَاقًا الشَّرَاءِ وَاحِدًا لِأَنَّ سَبَقَ أَحَدُهُمَا
 أَحَدُهُمَا لَا يَسْبِقُ مَلِكُ الْبَيْعِ وَإِنْ قَامَ الْحَارِجُ الْبَيْعَةَ عَلَى الْمَلِكِ مَوْضِعَ
 وَصَاحِبِ الْبَيْدِ بَيْعَةً عَلَى مَلِكِ أَقْدَمَ تَارِيخًا كَانَ أَوْلَى لِأَنَّهُ
 أَسْبَقَ وَإِنْ قَامَ الْحَارِجُ وَصَاحِبِ الْبَيْدِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْعَةً
 بِالْبَيْتِ فَصَاحِبُ الْبَيْدِ أَوْلَى وَرَوَى مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعِيَ فِي مَثَلِ هَذَا الصَّاحِبِ الْبَيْدِ وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ فِي التَّجَارِبِ
 الَّتِي لَا يَنْتَسِخُ الْآخَرُ وَكُلُّ تَبَعِيٍّ فِي الْمَلِكِ لَا يَنْتَكِرُ لِأَنَّهُ النَّتَاجُ كَحَلْبِ
 اللَّبَنِ وَالسَّخَّرِ وَالْجَبِينِ فَإِذَا قَامَ الْحَارِجُ الْبَيْعَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَصَاحِبُ الْبَيْدِ
 بَيْعَةً عَلَى الشَّرَاءِ كَانَ أَوْلَى لِأَنَّهُ يَقَعَّرُ الْأَوَّلَ وَإِنْ قَامَ وَاحِدٌ

وان

الذي

الشراء

Copyrighted material